كلمات عارية

■ شاكر الانباري
Shaker Alanbari

أسطورة الملفات

منذ بضع سنوات والمواطن يسمع بملفات سرية حول أكثر من جانب في الحياة، كالفساد الإداري والعقود الوهمية والسرقات والاغتيالات ودعم الإرهاب والميليشيات وغير ذلك من ملفات. في كل أزمة سياسية ومنعطف حكومي يتصاعد اللغط حول وجود تلك الملفات. وهي ملفات لا تمتلكها الحكومة فقط، أو حزب بعينه، بل ان معظم القوى السياسية تدّعي وجود ملفات من ذلك النوع، وأحيانا يهدد بها حتى أعضاء مستقلون في البرلمان، أو هيئات نزاهة وتفتيش ورقابة، ليخال المرء ان ثمة مخزنا ضخما يمتلئ بأسماء، وأرقام، واعترافات، وروائح نفط، وبقايا دماء تتضخم يوما بعد آخر كلما توغلت في طريق التفسخ.

وعلى افتراض ان الأمر حقيقة، وليس أسطورة، فما هو السبب وراء التكتم على تلك الملفات وإحاطتها بتلك السرية المفرطة؟ يفترض ان من يملك الملفات جهة رسمية، اي بمعنى آخر مؤسسة من مؤسسات الدولة. فإعداد الملف حول أية قضية يتطلب وجود حادث بعينه، ثم يتم التحقيق حوله، بعدها تنجز التحليلات، والاستنتاجات، لكي يتبلور بعد كل ذلك ملف يعتبر من اسرار الدولة. يبت فيه بأقصى سرعة قضاء حر، ونزيه، ومحايد، ومهني. آلية انجاز ملف ليست بالأمر السهل، وهي آلية مؤسساتية، لا ينفذها شخص او حزب. لكن ما موجود في الساحة هو ان الملفات لا تقتصر على الدولة او السلطة الحاكمة، فأغلب القوى السياسية المشتركة في الحكومة والبرلمان تقول بوجود ملفات لديها.

والسؤال هل يمتلك كل حزب عراقي او تحالف او حركة أجهزةً أمنية، قضائية، متخصصة بإعداد ملفات من ذلك النوع؟ واذا امتلكت كيف يسمح لها القانون بالتقصي عن الحقيقة، والمعلومة، والاستجواب، للوصول الى نقطة الإحاطة الكاملة بالقضية؟ ثم ما الجدوى أصلا من انشاء الملف اذا لم يكن الهدف من ورائه تقديمه الى القضاء؟ اسئلة لا ترتفع امام الصحافي، والمسؤول، والسياسي فقط، بل امام ذهن المواطنين المتسمرين كل ليلة امام الشاشات لمتابعة الشأن العام، وهم يسمعون عن امر تلك الملفات الغامضة التي يمتلكها الجميع ضد الجميع. وما دام الجميع لم يسمع حتى الآن بفتح ملفات حقيقية، وذات وزن ومصداقية حول الفساد الإداري، والمالي، والسياسي، والارهابي، امام القضاء، فالسؤال الآخر هو: لم تعدّ تلك الملفات اذن؟

هناك جواب واحد مقنع للمواطن البسيط هو: ان تلك الملفات تجهز للابتزاز لا غير. من يمتلك ملفا حول حزب، او مؤسسة، او شخص متنفذ، يمكنه بسهولة ابتزازه. والابتزاز له اشكال عديدة كالتنازل عن رأي سياسي والسكوت عن حق، أو التأييد الأعمى، أو الانشقاق عن كتلة والالتحاق بكتلة أخرى. وفي اسهل الأحوال من اجل دفع الآخر لمغادرة العراق بلا رجعة. وأبشع انواع الابتزاز هو المقايضة، حين يرفع ملف، او ملفات فساد، في وجه مسؤول، او حركة، او حزب، لمقايضته بغلق ملفات الطرف الآخر، وعدم التحدث بها. وهذا ما يجري لدينا في العراق الجديد، بعد ان ارتقت أساليب المقايضة من الأشخاص، والحركات، والأحزاب، لترسو على ساحل الطوائف، والقوميات، والأديان.

البيرقدار: دعوى الساعدي لا تمر بمجلس القضاء ولا برئيسه

بغداد / المدى

قال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار امس إن الدعوى التي أقامها رئيس الوزراء نوري المالكي ضد النائب صباح الساعدي لا تمر بمجلس القضاء ولا برئيسه.

وكان الساعدي وهو نائب مستقل قد شبّه المالكي برئيس النظام السابق صدام حسين من خلال تعاطيه مع معارضيه السياسيين.

وعرض الساعدي وثيقة قال انها تحتوي على اسماء اعضاء في مجلس النواب هو من ضمنها، اضافة الى عدد من الاعلاميين وشيوخ العشائر المهددين بالاغتيال. واتهم المالكي بالتورط في هذه الوثيقة.

ورفع المالكي دعوى ضد الساعدي وفق المادة ٢٢٦ بتهمة القذف والسب بحق رئيس الوزراء من دون تقديم أدلة.

صباح الساعدي

عبد الستار البيرقدار

واتهم سياسيون عراقيون مجلس القضاء الاعلى بأنه يعمل تحت إمرة المالكي. ونفى القضاء العراقي في مناسبات عدة تلك الاتهامات.

وأضاف البيرقدار في توضيح لوكالة كردستان للانباء "أبواب المحاكم مفتوحة لتستقبل الشكاوى سواء قدمت من مسؤول أو من أي مواطن وان الشكوى التي تحرك لا تمر إلا بمجلس القضاء الأعلى ولا برئيس المجلس".

ولفت الى أن رئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود لم يوعز للقاضي الذي يتولى النظر بدعوى المالكي، لا بتسجيل الشكوى ولا بتكييف مادة الاتهام.

ومؤخرا أعلن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أن المجلس تسلم طلبا قضائيا برفع الحصانة عن الساعدي على خلفية الشكوى التي رفعها المالكي بتهمة القذف.

وكان البيرقدار اعلن في وقت سابق أن مجلس القضاء الاعلى أصدر مذكرة رسمية يطلب فيها من مجلس النواب رفع الحصانة عن الساعدي.

لكنه قال ايضا إنه لا يمكن إصدار مذكرة قبض بحق الساعدي ما لم يتم رفع الحصانة عنه، مشيرا إلى أن قرار رفع الحصانة يعود لمجلس النواب.

وينظر الى الساعدي على انه واحد من اكثر المنتقدين للحكومة واتهم المالكي في مناسبات عدة بتوزيع المناصب على أساس الولاء له.

من جانبه، انتقد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي بعض السياسيين الذين يتخذون من مواقعهم ذريعة لمهاجمة واهانة الحكومة ورئيس الوزراء، حسب قوله.

وقال في تصريح لوكالة كل العراق ان "اي شخص يخالف القانون ينبغي ان يحاسب وعليه ان يتحمل تبعات عمله أمام القضاء".

وأوضح الحلي ان "القانون العراقي لا يبيح مهاجمة الحكومة ورئيس الوزراء "مضيفاً "نحن كإسلاميين وعراقيين علينا الالتزام بالأعراف الاسلامية وحقوق الانسان".

وأشار الى ان "ترك الحبل على الغارب وعدم محاسبة من يتعدى على حقوق الآخرين أو يتهمهم بما هو ليس فيهم أو دون دليل فهذا يعني اننا نعيش في بلد بدون قانون".

وأكد الحلي ان "بناء العراق ينبغي ان يكون على اساس القانون والدستور ولا ينبغي ان يكون على اساس المنافع الحزبية او الشخصية".

جهات سياسية وإقليمية وراء جريمة النخيب

بغداد / المدى

أعلن رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الأعرجي أن كتلته اكتشفت وقوف جهات سياسية ودول إقليمية وراء تنفيذ جريمة النخيب.

وقال الأعرجي في بيان صحفي تلقت وكالة كل العراق نسخة منه أمس إن "كتلة الأحرار توفرت لديها معلومات تؤكد قيام جهات سياسية ودول إقليمية بالتخطيط والتنفيذ لجريمة النخيب بحق المسافرين من أهالي كربلاء".

بهاء الاعرجي

وأضاف إن "هذه المعلومات حصلت عليها الكتلة بعد قيام وفد منها بزيارة محافظة الأنبار وكربلاء ولقائه بالمسؤولين في المحافظتين وكذلك لقائه بذوي الضحايا للاستفسار عن الكيفية التي تمت بها الجريمة".

وكانت مجموعة مسلحة اوقفت حافلة تقل اكثر من ٣٠ زائراً في منطقة النخيب التي تقع بين محافظتي كربلاء والأنبار، وأجبروا ركابها على النزول ومن ثم تم إطلاق النار على اثنين وعشرين راكباً منهم.

نائبة عن التحالف الكردستاني: دولة القانون يتفرد بالسلطة وقراراتها

قالت النائبة عن التحالف الكردستاني آلا طالباني ان "دولة القانون يتفرد بالسلطة وقراراتها وخاصة في الملف الامني، لا سيما انه لا يوجد تفسير لعدم تسمية الوزارات الأمنية ليومنا هذا".

بغداد / المدى

قيادة دولة القانون

وأضافت في تصريح لوكالة كل العراق أن "ائتلاف دولة القانون يقوم بإصدار القوانين دون الرجوع الى الجهات التي لها الحق بالمشاركة في صياغة القوانين كما يكفل لها الدستور".

وبينت طالباني ان "هذه الإجراءات التي تقوم بها دولة القانون جعلت لدى مختلف الكتل شعوراً ان هناك توجهاً نحو التفرد بالسلطة، بالرغم من انه ليس الاساس الذي بنيت عليه التفاهمات السياسية في العراق الجديد". يذكر أنّ الوزارات الأمنية ما تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حالياً بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لوزارة الداخلية وتكليف وزير الثقافة سعدون الدليمي وزيراً للدفاع بالوكالة، كما تم تكليف فالح الفياض مستشاراً للأمن الوطن.

وزارة التخطيط تجمع تواقيع نواب لاجراء التعداد السكاني

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية امس، أنها جمعت تواقيع ١٠٠ عضو في مجلس النواب العراقي ضمن مبادرة أطلقتها لتنفيذ عملية التعداد السكاني في البلاد.

الاحصاء السكاني مؤجل الى موعد غير معلوم

بغداد / المدى

كان من المقرر أن يجري التعداد السكاني العام بالبلاد في عام ٢٠٠٩، إلا أن العملية تأجلت أكثر من مرة بسبب اعتراض بعض الأطراف على إجرائها في المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد.

وتم تأجيل التعداد إلى أجل غير مسمى في وقت قالت فيه وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إن شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل هو الأفضل فنياً لأجراء التعداد السكاني في البلاد.

وقال وزير التخطيط علي شكري لوكالة كردستان للأنباء إن "وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أطلقت مبادرة جديدة لإقناع الكتل السياسية بضرورة إجراء التعداد السكاني العام في البلاد لدعم مشاريع عام ٢٠١٢".

وأكد على أن "وزارة التخطيط استطاعت جمع تواقيع ١٠٠ عضو في مجلس النواب من كتل سياسية مختلفة لطرح الموضوع في جلسة النواب ومناقشته".

وأشار إلى أن "هناك ضرورة اقتصادية وفنية لإجراء التعداد السكاني في وقته المحدد الأمر الذي يتطلب حل المشاكل الخلافية السياسية بشأن آلية إجراء التعداد السكاني".

وشكل رئيس الوزراء نهاية عام ٢٠١٠ أربعة لجان في كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى لتقديم تقارير ميدانية عن مشكلة إجراء التعداد السكاني في تلك المحافظات ولم تقدم سوى محافظتي ديالى وصلاح الدين التي أكدت انه لا توجد مشاكل عالقة فيما اخفقت لجنتا كركوك ونينوى في تقديم التقارير اللازمة لأجراء عملية التعداد السكاني.

واستبعدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر الماضي رفع حقل القومية من استمارة التعداد السكاني على اعتبار أنها فقرة قانونية لا يمكن التلاعب بها، والتي طالبت بها جهات تركمانية وعربية في كركوك.

ولم يشهد العراق منذ العام ١٩٨٧ إحصاء شاملا في عموم البلاد، لأن الإحصاء الذي اجري في عام ١٩٩٧ لم يتضمن محافظات إقليم كردستان الثلاث".

وكان عدد العراقيين ١٦ مليون نسمة عام ١٩٨٧، ويتوقع ان يبلغ عددهم هذه المرة ما بين ٣٠ و٣١ مليونا،حسب توقعات الجهاز المركزي للإحصاء.

■ العثور على جثة امرأة مجهولة الهوية في واسط

أفاد مصدر في شرطة محافظة واسط، أمس الجمعة، بأنه عثر على جثة امرأة مجهولة الهوية قضت رمياً بالرصاص جنوب الكوت.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة من الشرطة عثرت، ظهر امس، على جثة امرأة مجهولة الهوية بالقرب من المعهد التقني جنوب الكوت"، مبيناً أن "الجثة كانت مصابة بإطلاقات نارية في منطقتي الرأس والظهر". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوة نقلت الجثة إلى دائرة الطب العدلي للتعرف على هوية صاحبتها، فيما فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه". يذكر أن ظاهرة الجثث مجهولة الهوية تكاد تكون معدومة في محافظة واسط، لكن الشرطة تعثر من حين لآخر على جثث نساء بأعمار مختلفة، حيث لا يعرف على وجه الدقة دوافع قتلهن لكنه على الأرجح يكون بسبب قضايا شرف.

■ مقتل شرطي في هجوم مسلح شمال بعقوبة

أفاد مصدر أمني في محافظة ديالى، امس الجمعة، بأن شرطياً قتل فيما جرح آخران بهجوم مسلح على إحدى نقاط التفتيش شمال بعقوبة. وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مسلحين مجهولين أطلقوا النار، امس، على نقطة تفتيش للشرطة قرب منطقة الأمين (٤ كم شمال بعقوبة)، مما أسفر عن مقتل شرطي وإصابة اثنين آخرين بجروح متفاوتة". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "الأجهزة الأمنية فرضت طوقاً على محيط الحادث، ونقلت الجريحين إلى مستشفى بعقوبة العام والقتيل إلى دائرة الطب العدلي، فيما فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه". وشهدت ديالى، اعتقال سبعة أشخاص بينهم مطلوب بتهمة "الإرهاب" خلال عملية أمنية في مناطق متفرقة من المحافظة.

■ مقتل امرأة في الموصل

أفاد مصدر في شرطة محافظة نينوى، امس، بأن امرأة قتلت بإطلاق نار مجهول المصدر جنوب الموصل. وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "امرأة تعرضت، ظهر امس، لإطلاق نار من مصدر مجهول على سطح منزلها في منطقة حي المأمون جنوب الموصل، مما أسفر عن مقتلها في الحال". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث، ونقلت جثة القتيلة إلى دائرة الطب العدلي، فيما فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه". وشهدت نينوى، مقتل جندي بهجوم مسلح على نقطة تفتيش تابعة للجيش العراقي في منطقة حي القاهرة شمال الموصل. يذكر أن محافظة نينوى، ومركزها مدينة الموصل، ٤٠٥ كم شمال العاصمة بغداد، تعد من المناطق الساخنة أمنيا بحسب تقييم الحكومة العراقية والجيش الأميركي، حيث تشهد مناطق مختلفة من المحافظة عمليات مسلحة ضد القوات الأمنية والمدنيين على حد سواء.